

تسمى بهذا الشكل اليومية وقد تم اختصار القيد لتسهيل على النحو التالي:

المبلغ الدائن	المبلغ المدين	تاريخ العملية	رمز الحساب المدين	رمز الحساب الدائن
XX	XX	من ح/ اسم الحساب المدين إلى ح/ اسم الحساب الدائن	X	X
شرح العملية: ورقم الوثائق التبريرية لمستعملة في العملية				

ليس هناك اختلاف في عملية التحليل عند استخدام طريقة القيد، وإنما الفرق يوجد فقط في كيفية كتابة التحليل، فالمحاسبون اصطالحوا على استخدام هذه الطريقة في عملية إثبات العملية المالية.

وبتطبيق طريقة القيد في إثبات العمليات المالية في المثال السابق فإننا نحصل على القيد التالي :

المبلغ الدائن	المبلغ المدين	تاريخ العملية	رمز الحساب المدين	رمز الحساب الدائن
50 000	50 000	2010/11/26 من ح/ معدات الصناعية إلى ح/ الصندوق	215X	53
شراء معدات صناعية نقدا : رقم لفاتورة : 2010/256				

IX. المخطط المحاسبي الوطني [PCN] والنظام المحاسبي المالي [SCF] :

ظهر المخطط المحاسبي الوطني سنة 1973 ليحل محل المخطط المحاسبي العام الفرنسي لسنة 1957 وذلك لكثرة عيوب هذا الأخير وعدم تماثيه والوضعية الاقتصادية وأصبح إجباري التطبيق في المؤسسات التجارية والصناعية ابتداءً من 1975/01/01 فالمخطط المحاسبي الوطني عبارة عن مجموعة من الحسابات تمثل العمليات المنجزة من طرف المؤسسة و تتضمن المجموعة حسابات ذمة المؤسسة و تسييرها و نتائجها، وتم اعتماد نظام محاسبي جديد يسمى اصطلاحاً النظام المحاسبي المالي [SCF] le Système Comptable Financier وفق القانون رقم 11-07 والقانون 156-08 الصادر في ماي 2008 الذي تم تطبيقه انطلاقاً من سنة 2010 ، وجاء هذا النظام نتيجة محدودية المخطط المحاسبي الوطني الجزائري في ظل توجه الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق و يتطلب ذلك نظام محاسبي يستجيب لمتطلبات متعاملي السوق المالية (المستثمرون) ومع الظروف الراهنة للعولمة ولمعايير المحاسبية الدولية، فلقوائم الحالية وفقاً للمخطط المحاسبي الوطني ، تعتبر غير مفيدة بالقدر الكافي للمستثمرين والمقرضين، بقدر ما هي مفيدة وموجهة لمصالح الضرائب، لكن متطلبات اقتصاد السوق تتطلب ضرورة توفير قوائم مالية موجهة لصالح المستثمرين والمقرضين، لان المستثمرين يهتمون بشراء الأسهم و المقرضون يقرضون أموالاً ، وبالتالي وجود إمكانية دخولهم في شراكة مع المؤسسة ولهذا الغرض يجب إن تكون لديهم معلومات محاسبية ومالية دقيقة وصورة واضحة وعادلة عن الوضعية المالية للمؤسسة وهذه المعلومات يمكن تقديمها في شكل قوائم مالية تكون تستجيب لمعايير المحاسبة الدولية، من خلال إعداد إطار تصوري يتضمن الحسابات وقواعد سيرها والطرائق المحاسبية المعتمدة في التقييم وإعادة التقييم، وإضافة القوائم المالية غير الموجودة فيه وتعديل الموجودة فيه، وتصنف الحسابات وفق هذا النظام إلى :

- **الصف الأول [1] :** حسابات رؤوس الأموال **comptes de capitaux**
- **الصف الثاني [2] :** حسابات التثبيتات. **comptes d'immobilisations**
- **الصف الثالث [3] :** حسابات المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ **comptes de stocks et en-cours**
- **الصف الرابع [4] :** حسابات الغير. **comptes de tiers**
- **الصف الخامس [5] :** الحسابات المالية. **comptes financiers**

- **الصف السادس [6] : الأعباء. comptes de charges**
- **الصف السابع [7] : الإيرادات. comptes de produits**

يرمي مشروع النظام المحاسبي المالي إلى تحقيق أهداف رئيسية المتمثلة في :

- ▶ إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها PCN
- ▶ تبني تطور المعايير التقنيات المحاسبية قصد تقرب ممارستنا المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة على معايير IAS/IFRS المصادق عليها من قبل أغلبية الدول.
- ▶ تمكين المؤسسات الاقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية جيدة ، أكثر شفافية الاستجابة أكثر لاحتياجات الإعلام المالي لمختلف المستعملين مستثمرين حاليين أو محتملين، الأعضاء المستخدمين ، مقرضين ، داننين ، زياتن ، جمهور ، الدولة... الخ
- ▶ تمكين عملية تقييم الممتلكات على أساس السوق .
- ▶ ضمان مقرونية أفضل للحسابات بالنسبة للمستثمرين الأجانب في إطار عملية الشراكة

تعريف الحساب - Compte: هو عبارة عن جدول أو قائمة تجمع فيه مفردات العملية المالية ذات الطبيعة الواحدة مثل حساب الصندوق (Caisse)، حساب البنك، حساب البضاعة، مصاريف الهاتف، مبيعات البضائع، وغيرها.

فعلى سبيل المثال في حساب الصندوق يتم تجميع جميع العمليات النقدية في قائمة واحدة سواء كانت مقبوضات [دخول نقدية] أو مدفوعات [خروج نقدية] ، كما يتم أيضا من خلال حساب مبيعات البضائع تجميع جميع مبيعات البضائع الخاصة بالمؤسسة ، ويكون للحساب جانبين ؛ جانب مدين - [جانب ايمن] وجانب دائن [الجانب الأيسر] حيث يستخدم مصطلح المدين⁺ من اجل إثبات العمليات المالية في الجانب الأيمن من الحساب للحسابات التي تأخذ⁺، أما مصطلح الدائن⁻ فيستخدم للحسابات التي تعطي⁻ وذلك من اجل إثباتها في الجانب الأيسر .

سير وحركة الحسابات حسب SCF:

لكل حساب طبيعة خاصة حيث يزداد الحساب بنفس طبيعته وينقص بعكس طبيعته؛

حسابات الأصول [2,3,4,5] : تكون بطبيعتها مدينة أي تزداد الأصول بالعمليات المالية التي تؤثر عليها في الجانب المدين⁺ وتقل بالعمليات المالية التي تؤثر عليه في الجانب الدائن⁻ .

حسابات الخصوم [4,1,5] : حيث تكون طبيعتها دائنة وتزداد قيمة الخصوم من خلال العمليات المالية التي تؤثر عليها من الجانب الدائن⁺ وتقل بالعمليات المالية التي تؤثر عليها في الجانب المدين⁻ .

الإيرادات [7] : تكون في طبيعتها دائنة وذلك لأنها تمثل خدمات و سلع قدمتها المؤسسة وتزداد هذه الإيرادات بالعمليات المالية التي تؤثر عليها من الجانب الدائن⁺ وتقل بالعمليات المالية التي تؤثر عليها في الجانب المدين⁻ .

التكاليف [6] : تكون طبيعتها مدينة وذلك لأنها تعبر عن خدمات أو سلع تحصلت عليها المؤسسة حيث تزداد التكاليف بالعمليات المالية التي تؤثر عليها في الجانب المدين⁺ وتقل بالعمليات المالية التي تؤثر عليه في الجانب الدائن⁻ .

ملخص للحسابات وطبيعتها واثار العمليات المالية عليها

أثر العملية المالية		طبيعة الحساب		الحسابات - Comptes
دائن	مدين	دائن	مدين	
ينقص -	يزداد +		X	حسابات الأصول والتكاليف
يزداد +	ينقص -	X		حسابات الخصوم و الإيرادات

أي عند حدوث عملية مالية في المؤسسة تؤثر على حركة حساباتها كما يلي:

إذا نقص عنصر من الأصول أو التكاليف
يجعل حسابه دائماً بمقدار النقص

إذا زاد عنصر من الأصول أو التكاليف
يجعل حسابه مديناً بمقدار الزيادة

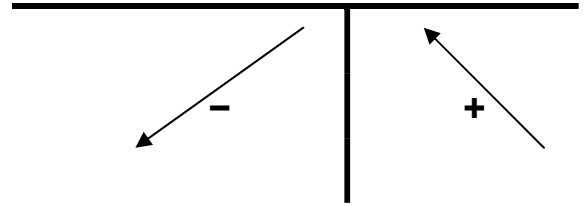
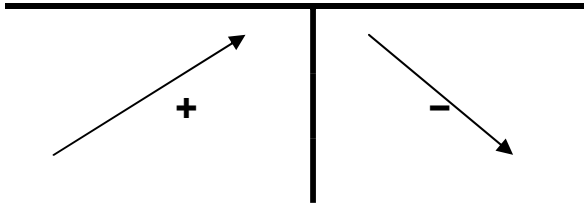
إذا نقص عنصر الخصوم أو الإيرادات
يجعل حسابه مديناً بمقدار النقص

إذا زاد عنصر من الخصوم أو الإيرادات
يجعل حسابه دائماً بمقدار الزيادة

لتبسيط الشرح يرسم الحساب على شكل حرف T في الامثلة الموالية أي .

- مدين (حسابات الخصوم والإيرادات) دائن +

+ مدين (حسابات الأصول والتكاليف) دائن -



اليومية - Le Journal

إذا كان لدينا حسابات كثيرة بإفترض تسجيل كل منها في صفحة من السجل المعتمد للتسجيل العمليات المالية سيصبح من الصعب أن نتنقل بين الصفحات الكثيرة للحسابات و سوف تفقد أهم صفة للمحاسبة و هي تسجيل العمليات بشكل يومي، أي إنني لا أستطيع أن أعرف ماذا حدث في ذلك اليوم، لذلك يتم إتباع طريقة تتم على مراحل وذلك بتسجيل العمليات التي تحدث يومياً في دفتر واحد بشكل متسلسل ثم في نهاية اليوم نعيد توزيع هذه العمليات على دفاتر الحسابات المخصصة لها، ثم نقوم بجمع القيم و حساب الأرصدة واصطلاح على تسجيل اليومية للعمليات المالية كما ذكر سابقاً كما في الشكل 03، باليومية كمرحلة من مراحل الدورة المحاسبية أو معالجة المعلومات المالية.

الدورة المحاسبية: تم التطرق إلى أهداف المحاسبة العامة وان احد أهم هذه الأهداف هو تحديد نتيجة المؤسسة وكذلك ما لها وما عليها، وهذه النتائج تعتبر خلاصة للأحداث الاقتصادية التي حدثت خلال السنة المالية فهذه الأحداث تمر بسلسلة من الخطوات المحاسبية تسمى الدورة المحاسبية، أي وفق المستندات الرسمية أو التبريرية [فواتير، سندات لتخزين، شيكات، ..لخ] التي يستند إليها عند اعداد القيود المحاسبية وتعتبر الوثائق من أهم الأدلة على حدوث العملية المالية وبدون هذه الوثائق من الصعوبة الاعتراف بالعملية المالية، ثم تسجيل العمليات في يومية المؤسسة ثم نستعين بدفتر الأستاذ لاستخراج أرصدة الحسابات وبعدها للتأكد من صحة العمليات نستعين بميزان المراجعة قبل الجرد كأداة للرقابة ثم إجراء الجرد السنوي و قيود التسوية ثم إعداد ميزان المراجعة بعد الجرد، وبعدها القيام بإعداد الميزانية الختامية لتحديد نتيجة الدورة ثم نقوم بتشكيل الميزانية الافتتاحية للدورة الجديدة بعد اتخاذ قرار في تخصيص نتيجة المؤسسة وكذا نعيد من جديد الدورة انطلاقاً من المستندات القانونية يمكن أن نختزل لدورة المحاسبية في الشكل المبسط التالي:

